

Distr.: General
21 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة
الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام
للقرن الحادي والعشرين"

الجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تقرير وكيالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين
الجنسين وتمكين المرأة

موجز

طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٦٧ (ج) من قرارها ٦٤/٢٨٩، الذي أنشأت
بموجبه هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)،
إلى وكيالة الأمين العام/المديرة التنفيذية للهيئة أن تقدم إلى لجنة وضع المرأة "تقريراً سنوياً عن
الجوانب المعيارية من عمل الهيئة وعن تنفيذها للتوجيه بشأن السياسة العامة الذي تقدمه

* E/CN.6/2013/1



210113 180113 12-66315 (A)



اللجنة“. ويقدم هذا التقرير وفقا لذلك الطلب، وهو يلخص الجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويسهب في شرح مساهمة الهيئة في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العمليات الحكومية الدولية المتعلقة بالشؤون الجنسانية تحديدا وكذلك المتعلقة بقطاعات معينة. ويقدم معلومات عن الكيفية التي تسهم بها الهيئة في قيام اللجنة بتنفيذ التوجيهات المتعلقة بالسياسات بما في ذلك أمثلة على برنامج العمل والأنشطة في مجال البرامج على الصعيد القطري.

أولا - مقدمة

١ - يوجز هذا التقرير الكيفية التي اضطلعت بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بولايتها المعيارية، في عام ٢٠١٢، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٩، وكذلك تمشيا مع الهدف المتمثل في خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (UNW/2011/9) لتوفير الدعم اللازم لوضع مجموعة شاملة من القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على أن تكون هذه المجموعة دينامية تستجيب للقضايا والتحديات والفرص الجديدة والناشئة. وأسهم الكيان في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا في العمليات الحكومية الدولية المتعلقة بالشؤون الجنسانية تحديدا فحسب، وإنما في العمليات الحكومية الدولية المتعلقة بقطاعات معينة ذات صلة. وفي هذا الصدد، تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى توسيع وتعميق القواعد والمعايير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كهدف في حد ذاته، وكخطوة ضرورية لإعمال حقوق الإنسان وتحقيق السلام والأمن والتنمية.

٢ - وقد أوفت الهيئة بالولاية المعيارية المخولة لها من خلال عملها مع اللجنة المعنية بوضع المرأة، ومع الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن، ومن خلال تقديم الدعم الفني لتلك المنظمات والهيئات التي تُعدُّ الهيئة تقارير منتظمة لها بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وتشارك الهيئة أيضا مع الهيئات الحكومية الدولية القطاعية في تعزيز الاهتمام بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مداولاتها ونتائجها.

٣ - وقد جمعت الهيئة، في عملها مع جميع هذه الكيانات، نُهجًا مختلفة، ومنها بناء الشراكات الاستراتيجية مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز توافق الآراء بشأن أولويات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أدمجت في عملها المعياري الممارسات الفضلى والدروس المستفادة من الخبرات الفنية الإقليمية والوطنية التي اكتسبتها. كما تعمل الهيئة مع

الحكومات بما في ذلك مع البرلمانات الوطنية، والوزارات المعنية بالشؤون الجنسانية، والوزارات الأخرى ذات الصلة، والمجتمع المدني على تحويل المعايير المتفق عليها إلى سياسات وبرامج وطنية وعلى رصد تنفيذها والتعجيل به.

٤ - وتقوم الهيئة أيضا، وفقا لولاية التنسيق المنوطة بها، بدعم وتعبئة منظومة الأمم المتحدة من أجل اعتماد وإدماج هذه المعايير، ولا سيما المتعلقة منها بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، في مجالات عمل كل منهما. وتعمل الهيئة على بناء وتعزيز قاعدة للمعارف تورد المعلومات والخبرة الفنية، فضلا عن الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة في التنفيذ من أجل تعزيز موقعها بما يمكنها من الاضطلاع بهذه المهام ودعم هذا العمل.

٥ - وتوجز الفروع التالية من هذا التقرير أعمال وبعض نتائج عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مختلف العمليات الحكومية الدولية. ويتناول الفرع الثاني الكيفية التي تعمل بها الهيئة على تعميق الجوانب المعيارية من عملها المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ثم يتناول الفرع الثالث معالجة جوانب محددة من عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال دعم تنفيذ التوجيهات المتعلقة بالسياسات التي تقدمها لجنة وضع المرأة. ويركز الفرع على رسالة محورية متضمنة في المبادئ التوجيهية أعرب عنها في عدة مناسبات في الاستنتاجات المتفق عليها والنتائج الأخرى التي توصلت إليها اللجنة، من أجل تعزيز دمج أو إدماج أو تعميم مراعاة المنظور الجنساني في وضع وتنفيذ التشريعات والاستراتيجيات والسياسات والبرامج والمشاريع على الصعيد الوطني^(١).

ثانياً - تعزيز وتعميق الجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة

ألف - لجنة وضع المرأة

٦ - منذ تقديم التقرير السابق عن الموضوع (E/CN.6/2012/2) إلى لجنة وضع المرأة في دورتها السادسة والخمسين، في عام ٢٠١٢، واصلت هيئة الأمم المتحدة تعزيز وتكثيف أنشطتها وتعاملاتها مع اللجنة بغية تمكين اللجنة من الاضطلاع بمهمتها بنجاح بوصفها الهيئة الرئيسية لتقرير السياسات المكرسة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بها.

(١) تقارير لجنة وضع المرأة عن دوراتها السابعة والأربعين والحادية والخمسين والثانية والخمسين (E/2003/27 و E/2007/27 و E/2008/27 و E/2011/27).

٧ - ويتعلق الدعم الذي تقدمه الهيئة إلى اللجنة بإعداد النواتج والأنشطة التي صدر بها تكليف بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠٠٦ و ١٥/٢٠٠٩ اللذين يحددان أساليب عمل اللجنة وبرنامج عملها المتعدد السنوات. وفي هذا الصدد، قامت الهيئة، تحضيراً للدورة السادسة والخمسين للجنة، بإعداد وثائق الدورة بما في ذلك تقريرَي الأمين العام المتعلقين بالموضوع ذي الأولوية اللذين قدم فيهما منظورات متعمقة بشأن حالة النساء الريفيات وما يؤدونه من أدوار في مجتمعاتهن المحلية وفي مجال التنمية الوطنية، وبشأن السبل الكفيلة بتمكينهن في هذه الأدوار (E/CN.6/2012/3 و E/CN.6/2012/4). وقد استرشد في إعداد التقريرين عن الموضوع ذي الأولوية بالقرار المتعلق بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين (القرار ١٢٩/٦٦).

٨ - وأعدت الهيئة، إضافة إلى هذين التقريرين، وثائق حلقة النقاش المتعلقة بالموضوع ذي الأولوية، وموضوع المسائل الناشئة وموضوع الاستعراض. وتوفر هذه الوثائق تحليلاً موضوعياً بشأن المسائل التي ينبغي الاسترشاد بها في مداولات الدول الأعضاء ومضاعفة جهودها في هذه المجالات. وقد أعدت الموجزات، التي قدمها الرئيس عن اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى وحلقتي النقاش المعنيتين بالموضوع ذي الأولوية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وقد أحيلت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار مساهمتها في الاستعراض الوزاري السنوي الذي أجري في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢.

٩ - وكثفت الهيئة أنشطتها التواصلية مع منظمات المجتمع المدني بهدف زيادة تعزيز مساهماتها ومشاركتها في دورة اللجنة وإرساء أساس متين لمتابعة نتائجها. ولذلك فقد شارك عدد غير مسبوق من ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك نساء ريفيات ومنظمات نسائية شعبية، في دورة اللجنة السادسة والخمسين وفي مناسباتها الجانبية وأنشطتها الموازية.

١٠ - وفي حين لم تتوصل المناقشات في الدورة السادسة والخمسين للجنة إلى استنتاجات متفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية^(٢)، فقد اعتمدت قرارات رئيسية، تتناول مسائل من قبيل أخذ الرهائن من النساء والأطفال في النزاعات المسلحة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في حالات الكوارث الطبيعية، والوفيات والأمراض النفاسية؛ ونساء الشعوب الأصلية؛ والمرأة والفتاة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز^(٣). وعززت تقارير^(٤) الأمين

(٢) نظراً لعدم التوصل إلى استنتاجات متفق عليها، فقد أتاحت الرئيسة موجزاً، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي:
www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw56/documents/Chair_summary_AC_25_May_2012_AS%20PO
.STED.pdf

(٣) انظر القرارات ١/٥٦ - ٥/٥٦، الواردة في تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والخمسين (E/2012/27 و Corr.1).

العام التي أعدتها الهيئة الأسس الموضوعية لهذه القرارات، وساهمت في إثراء المناقشات وتحديد الإجراءات الكفيلة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجالات التي تشملها القرارات.

١١ - وفي إطار التحضير للدورة السابعة والخمسين للجنة، وتلبية لتوقعات طموحة بنجاح اختتام الدورة بالموضوع ذي الأولوية المعنون "القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها"، بدأت الهيئة المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في وقت مبكر حتى العملية التحضيرية للدورة وعلى نطاق أوسع بكثير مما قامت به في السنوات السابقة. ووضعت الهيئة استراتيجية شاملة تركز على تهيئة أساس موضوعي متين ودعم واسع النطاق من أجل تعزيز المقاييس المعيارية المتعلقة بالموضوع ذي الأولوية. وفي إطار هذه الاستراتيجية، اضطلعت الهيئة بمشاركة سباقية ومستمرة مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والخبراء الأكاديميين، والقطاع الخاص، بالأعمال التحضيرية الفنية وفي سبيل إقامة شراكات في مرحلة الإعداد للدورة. وفي هذه العملية، أشركت الهيئة جميع أجزائها، بما في ذلك مكاتبها الميدانية التي تقدم الدعم إلى الحكومات في أعمالها التحضيرية لدورة اللجنة المقبلة.

١٢ - وفي إطار الأعمال التحضيرية الفنية ولكفالة تطبيق منظور متعدد القطاعات، عملت الهيئة عن كثب مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الدعوة إلى اجتماع لفريق من الخبراء يتصل بالموضوع ذي الأولوية، عقد في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في بانكوك. وضم الاجتماع مجموعة واسعة من الأطراف صاحبة المصلحة للمساهمة في تحقيق فهم أعمق للمسائل الحاسمة المتعلقة بالموضوع ذي الأولوية. وأشركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منظومة الأمم المتحدة في الأعمال التحضيرية من خلال الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

١٣ - ونظمت الهيئة مناقشة على الإنترنت بشأن الموضوع ذي الأولوية، لتوفير منتدى مفتوح لتحديد التدابير والممارسات السليمة من مختلف أنحاء العالم وفي بيئات متنوعة الموارد، وإبراز أي قضايا وممارسات ناشئة تستحق النظر فيها. ومكنت هذه التوعية الواسعة النطاق هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تجميع طائفة واسعة من المساهمات والشواغل والتوصيات

(٤) انظر E/CN.6/2012/3 و E/CN.6/2012/4 و E/CN.6/2012/6 و E/CN.6/2012/7 و E/CN.6/2012/8 و E/CN.6/2012/9 و E/CN.6/2012/10 و E/CN.6/2012/11.

المتعلقة بمنع العنف ضد المرأة والفتاة والتصدي له^(٥). ووردت المنظورات المكتسبة خلال هذه المناقشات في تقرير الأمين العام عن الموضوع ذي الأولوية للذين أعدتهما الهيئة للدورة السابعة والخمسين للجنة (E/CN.6/2012/3 و E/CN.6/2013/4).

١٤ - نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منتدى لأصحاب المصلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لتعبئة المناصرين ومقرري السياسات والمختصين في الميدان والمفاوضين، ولحشد الإرادة السياسية من أجل تحقيق توافق للآراء يسعى إلى التأكيد على الإطار المعياري المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة وتعميق هذا الإطار. وهدف المنتدى أيضا إلى تعزيز شبكات أصحاب المصلحة المتعددين وتعزيز النهج الرامية إلى تعميق الإطار المعياري القائم وتسريع تنفيذه. وتميز المنتدى بحضور مشاركين رفيعي المستوى، من بينهم وزراء وعدد كبير من الممثلين الدائمين، فضلا عن أعضاء المجتمع المدني وعدد من الضحايا الناجيات من العنف الجنساني، ودخل الحاضرون في مناقشات مفتوحة وصریحة عن الأهمية الحيوية لتحقيق نتيجة قوية فيما يتعلق بالموضوع ذي الأولوية في الدورة السابعة والخمسين للجنة. وكذلك رفع المنتدى مستوى الوعي بالالتزامات والمعايير القائمة من أجل إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة؛ ووفر منبرا لتبادل الأفكار والاستراتيجيات التي تحقق نتائج؛ وحدد المجالات والقضايا الرئيسية التي يلزم تعزيز توافق الآراء حولها. وأبرز المشاركون في المنتدى الأهمية الحاسمة للأبعاد المعيارية للعمل في مجال القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة، وشددوا على أهمية ضمان تنفيذ الاتفاقات التي سيتم التوصل إليها خلال دورة اللجنة.

١٥ - وعلاوة على ذلك، تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإشراك الشركاء الرئيسيين على الصعيد الإقليمي لاستكمال الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز توافق الآراء على تحقيق نتيجة ناجحة في الدورة السابعة والخمسين للجنة. وعلى سبيل المثال، عملت الهيئة مع برلمان أمريكا اللاتينية لصياغة قرار يدعم التوصل إلى نتيجة قوية في دورة اللجنة المقبلة. واعتمد القرار قرابة ٢٠٠ من البرلمانين ينتمون إلى ٢٣ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبعد إجراء المشاورات مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قام مؤتمر القمة الرئاسية لاتحاد دول أمريكا الجنوبية أيضا بإصدار إعلان يشدد على التزام رؤساء الدول والحكومات ومنع العنف ضد المرأة والفتاة واستتصاليه ومعاقبه مرتكبيه. وكذلك كانت الهيئة شريكة لمجلس أوروبا في ثلاثة مؤتمرات إقليمية تركز على الدعوة إلى التوقيع على اتفاقية مجلس

(٥) يمكن الاطلاع على التوصيات بالتفصيل في الموقع التالي: <http://www.unwomen.org/wp-content/uploads/2012/11/Report-of-the-EGM-on-Prevention-of-Violence-against-Women-and-Girls.pdf> والتقريب عن المناقشة التي أجريت إلكترونيا متاح في الموقع التالي: www.unwomen.org/wp-content/uploads/2012/10/Online-Discussion-Report_CSW-57.pdf

أوروباً رقم ٢١٠ بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي، والتصديق على هذه الاتفاقية.

١٦ - واعترافاً بأهمية حلقة ردود الأفعال المتبادلة بين تنفيذ الالتزامات والتأكيد على الاتفاقات المعيارية وتعميقها، بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً مبادرة الالتزام (COMMIT)^(٦) لحشد التزامات فعلية من الحكومات بمنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له. ومن خلال هذه المبادرة، تدعو الهيئة الحكومات في كل مكان إلى إعلان التزامها بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

١٧ - وسيتوج بمجهود التحضير المكثف الذي بدأته هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، بتقديم الهيئة الخدمات المباشرة للاجتماع في الفترة من ٤ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣. وسعيًا لهذه الغاية، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن كثب مع مكتب اللجنة لضمان اتباع نهج استباقي يكفل تحقيق نتيجة ناجحة. ويشمل ذلك تقديم الدعم من أجل الوصول إلى استنتاجات قوية يتفق عليها وتسهم في تسريع عملية تنفيذ الالتزامات بإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة، بما في ذلك سن تشريعات جديدة، حيثما لا توجد تشريعات من هذا القبيل، وتنفيذ التشريعات على نحو فعال حيثما تكون موجودة، وكذلك وضع الأولويات للبرامج الناجحة في مجالي المنع والاستجابة والاستثمار في هذه البرامج وتوسيعها.

باء - الجمعية العامة

١٨ - ساهمت الهيئة في دعم المساواة بين الجنسين في مداولات الجمعية العامة، وذلك في مجالات متنوعة من سيادة القانون، مروراً بالتنمية المستدامة، إلى الأنشطة التنفيذية، وغيرها. وفي الدورة السابعة والستين للجمعية، شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركة نشطة في الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى الأول من نوعه المعني بسيادة القانون، الذي استضافته الجمعية لمناقشة جدول أعمال استشاري في مجال تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، والموافقة عليه. وساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع تسعة كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، في صياغة تقرير الأمين العام (A/66/749)، انظر أيضاً (A/67/290)، وشاركت في المشاورات التي سبقت ذلك بشأن مضمون التقرير. وساهمت عناصر من التقرير في المسودة الأولى للوثيقة الختامية المتفاوض عليها للاجتماع الرفيع المستوى. وراقبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن كثب المفاوضات الجارية بشأن

(٦) <http://saynotoviolence.org/commit>.

الإعلان الذي اعتمد في الاجتماع (قرار الجمعية العامة ١/٦٧) بغية كفالة الإبقاء على الإشارات إلى إمكانية احتكام المرأة إلى القضاء.

١٩ - وأصبح الاجتماع الرفيع المستوى أيضا منبرا تقدم الدول الأعضاء من خلاله تعهدات بمعالجة مسائل المساواة بين الجنسين أو قضايا المرأة فيما يتعلق بسيادة القانون. وفي إطار التحضير لهذا الاجتماع، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إحاطات إعلامية غير رسمية للوفود عرض فيها قوائم مقترحة للتعهدات. وقدم ما مجموعه ١٢ من الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والمراقبين تعهدات أولية في هذا الاجتماع.

٢٠ - وأعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إضافة إلى مساهماتها في المناسبات رفيعة المستوى، وثائق الهيئات التداولية التي يتم فيها تقييم التقدم المحرز والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنفيذ القرارات السابقة للجمعية العامة. وتشمل الوثائق تقارير الأمين العام^(٧) التي ذكرتها الوفود أو اقتبست منها في صوغ القرارات التي اعتمدت في الدورة السابعة والستين للجمعية، التي تتناول عدة مجالات عمل، حسبما يرد وصفه أدناه.

٢١ - وعلى سبيل المثال، فقد جسدت التوصية الداعية إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن المسائل التي تجعل النساء والفتيات عرضة للتجار وإلى مراعاة تدابير إذكاء الوعي الواردة في قرار الجمعية العامة ٤٥/٦٧. وبالمثل، فإن قرار تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (القرار ١٤٤/٦٧) يعزز المعايير القائمة بشأن هذه المسألة، وذلك بوسائل عدة منها دعوة الدول إلى اعتماد تدابير مختلفة تشمل تلك المتعلقة بالحماية والوقاية، وكذلك جمع البيانات والبحوث. ويدعو أيضا إلى اتخاذ تدابير لتعزيز وحماية إمكانية حصول المرأة على خدمات الرعاية الصحية العامة على قدم المساواة مع الرجل، ويشمل ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.

٢٢ - وقد جسد قرار الجمعية العامة ١٤٨/٦٧ بشكل قوي عناصر التحليل الوارد في التقرير الذي أعدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول هذا الموضوع (A/67/185)، والذي خلص فيه إلى أن ما لا يزيد على ثلث القرارات التي اتخذتها الجمعية في الدورة السادسة والستين يتضمن المنظور الجنساني. ويرحب القرار بالتزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود من أجل وضع وتعزيز القواعد والسياسات والمعايير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكذلك من أجل إدماج المنظورات الجنسانية في السياسات القطاعية والأطر المعيارية. ويشيد أيضا بجهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل

(٧) انظر A/67/220 و A/67/170 و A/67/185 و A/67/347.

ضمان الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما تقوم به من أعمال الدعوة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق التنمية المستدامة. ويكرر القرار دعوة كيانات الأمم المتحدة إلى زيادة الجهود الرامية إلى تعميم المراعاة التامة للمنظور الجنساني في جميع المسائل التي هي قيد نظرها، وفي إطار ولاياتها، وكذلك في جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات والدورات الاستثنائية التي تعقدها الأمم المتحدة وعمليات متابعة نتائجها. وعلاوة على ذلك، يدعو القرار إلى احتلال هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لموقع بارز في المناقشات المتعلقة بالإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، مع مراعاة أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٢٣ - وكانت لأعمال الدعم الموضوعي والدعوة التي تقوم بها الهيئة أهمية بالغة لدى الدول الأعضاء في التوصل إلى اتفاق بشأن هذه القرارات. وجرى تقديم الدعم عن طريق تجميع مشاريع القرارات وأعمال البحث وتوفير التوضيحات للدول الأعضاء، حسب الحاجة، والإجابة عن الأسئلة التي تنشأ أثناء المداولات.

٢٤ - وقدم تقرير الأمين العام عن تعزيز الترتيبات المؤسسية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (A/67/201) عرضاً عاماً للتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤، وذلك بوسائل منها العمل المعياري. وأبرز ذلك التقرير التقدم الكبير الذي أحرز في ضمان الربط بين العمل المعياري والتنفيذي للهيئة. وكان موضع ثناء عدد من الوفود باعتباره دليلاً على التقدم المحرز استجابة للولاية التي تأسست بموجبها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما أشار التقرير إلى كيفية استخدام الهيئة للمحافل الحكومية الدولية التي تركز تحديداً على المساواة بين الجنسين، سعياً إلى التأكيد مجدداً على القواعد والمعايير القائمة وتعزيزها وإبراز الثغرات في التنفيذ، وإلى السبل التي سعت بها الهيئة باستمرار إلى ممارسة الضغط من أجل اعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مسألتين شاملتين وقائمتين بذاتهما على حد سواء، ولهما أهمية جوهرية بالنسبة للتنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن.

٢٥ - ودعماً للجهود الرامية إلى تحديد سبل تعزيز مواصلة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وبناء على طلب الدول الأعضاء، وفرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المعلومات والمشورة السياساتية فيما يتعلق بخيارات الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأفادت هذه المعلومات في مداولات الدول الأعضاء بشأن القرار ١٤٨/٦٧. وتلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالقيام بدور محوري في الأنشطة التحضيرية للاحتفال بهذه الذكرى، مستفيدة من ولايتها المشتركة كالتنفيذية.

٢٦ - وعلاوة على عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال المتعلقة بتحديد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فقد قامت أيضا بتكثيف العمل على التوعية والدعوة للتأكد من أن المزيد من القرارات التي تقترحها اللجان التابعة للجمعية العامة، غير ما تقترحه اللجنة الثالثة، يجسد المعايير ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، ومنظوراتها. ونتيجة لأعمال الدعوة والدعم هذه، أشارت اللجنة الأولى، في قرارها المتعلق بالمرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة (القرار ٤٨/٦٧)، صراحة إلى دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تشجيع تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بالمرأة في سياق السلام والأمن. والأهم من ذلك دعوة القرار إلى تمكين المرأة من المشاركة في التخطيط لترع السلاح والجهود المتصلة به وتنفيذها.

٢٧ - وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، معتمدة على الخبرة التي اكتسبتها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، على تأمين دعم واسع لإدراج المنظور الجنساني في قرارات مختلفة، اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين فيما يتصل بالتنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، تحتوى خمسة قرارات^(٨) بشأن التنمية المستدامة على اعتراف بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتسنى إضافة إلى ذلك، ضمان إدراج تلك الإشارات في القرار المتعلق بالتجارة الدولية والتنمية (القرار ١٩٦/٦٧).

٢٨ - أسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، باعتبارها كيانا مزدوج المهام، بما تضطلع به من ولايات معيارية وولايات تشغيلية، في مناقشات الجمعية العامة بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة، وتابعت هذه المناقشات عن كثب. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خبراتها المعيارية والتنفيذية مجتمعة كمساهمات في هذه العملية. وقد قدمت الهيئة إسهامات إلى الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل الرباعي السنوات الذي اضطلعت به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مما في ذلك بشأن إعداد أدوات لجمع البيانات، وقامت بصياغة ورقة اجتماع قيمت مدى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية. وفي سياق مناقشات الجمعية، عملت الهيئة مع الدول الأعضاء، حسبما طلب منها، بهدف تقديم معلومات عن المساواة بين الجنسين أو توضيح الصياغة المتعلقة بها في مشروع القرار بشأن الاستعراض الشامل الرباعي السنوات. ويجسد القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل الرباعي السنوات (القرار ٢٢٦/٦٧) عددا من مساهمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأولوياتها. ويهيب القرار بمنظومة الأمم المتحدة أن تزيد

(٨) انظر قرارات الجمعية العامة ٢٠٣/٦٧ و ٢٠٩/٦٧ و ٢١٠/٦٧ و ٢١١/٦٧ و ٢١٥/٦٧.

من الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومن التركيز على ذلك. ويعترف الفرع المتعلق بالمساواة بين الجنسين بالمساهمة الجوهرية التي تقدمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويدعو كيانات الأمم المتحدة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز المساءلة لديها من خلال استخدام أدوات المساءلة، من قبيل خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومؤشرات الأداء للفريق القطري.

جيم - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٩ - أبرزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجوانب الرئيسية لعملها في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال أعمالها المعيارية والتنفيذية على حد سواء، وذلك في أثناء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢. وقد سعت الهيئة جاهدة إلى إبراز أهمية أولويات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال مشاركة كبار المديرين في الأجزاء الرئيسية من الدورة. وكانت الرسائل المنصوص عليها في مختلف المحافل تسهم في الإعلان الوزاري، الذي اعتمده الجزء الرفيع المستوى، بشأن "تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".

٣٠ - وشاركت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عدة مناسبات رفيعة المستوى، بما في ذلك منتدى التعاون الإنمائي، الذي قدمت فيه كلمة رئيسية، وفي الحوار السنوي مع الرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، الذي ركز على استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وفي منتدى التعاون الإنمائي، وجهت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية الاهتمام ليس فقط إلى أهمية العمل بشأن المساواة بين الجنسين في كلا جانبيه التنفيذي والمعياري، وإنما أيضا إلى الصلة بين المساواة بين الجنسين ومسألة التعاون الإنمائي الأوسع نطاقا.

٣١ - وقد أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة (E/2012/61)، بمساهمات من منظومة الأمم المتحدة. ووثق التقرير التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وحدد الثغرات والتحديات المتبقية، وأوجز جوانب عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في قيادة وتنسيق وتعزيز المساءلة لدى منظومة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٣٢ - وأبرز التقرير اعتماد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لخطة العمل الشاملة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والدور القيادي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع هذه الخطة. ورحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠١٢/٢٤، باعتماد خطة العمل الشاملة على نطاق المنظومة لتكون إطاراً للمساءلة تنفذه منظومة الأمم المتحدة تنفيذاً كاملاً، ودعا القرار المنظومة إلى المشاركة بفعالية في تنفيذه، وطلب إلى الأمين العام إبلاغ المجلس، في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الشاملة على نطاق المنظومة. وخطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة ذات جذور راسخة في ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في قيادة وتنسيق وتعزيز المساءلة عن عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومنذ اعتماد خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة، قامت ثمانية كيانات تابعة للأمم المتحدة، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بمواءمة السياسات والاستراتيجيات وأطر المساءلة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لديها بمواءمة تامة مع مؤشرات أداء خطة العمل الشاملة للمنظومة، وثمة كيانات أخرى بصدد القيام بالأمر نفسه. وسُيُسترد بنتائج دورة الإبلاغ الأولى، التي تنتهي في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٣، في إعداد التقرير المقبل الذي يقدمه الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة. كما ستضع الأساس الذي سيتم وفقاً له قياس التقدم المحرز في المستقبل في تنفيذ معايير أداء الخطة الشاملة للمنظومة.

٣٣ - وقد دخلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شراكة أيضاً مع منظمة العمل الدولية لتنظيم اجتماع مائدة مستدير في هيئة إفتار وزاري بشأن العمل اللائق والتمكين الاقتصادي للمرأة. وكانت المناسبة منبرا للحوار الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية مع الحكومات، مسترشدة بالمذكرة المفاهيمية القائمة على الأدلة التي أعدها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية. وكانت هذه المناسبة فرصة لإقامة شراكات مع الحكومات من أجل تعزيز وتشجيع المنظور الجنساني في الإعلان الوزاري وفي الاضطلاع بالأعمال البرنامجية المتصلة بهذا الموضوع على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. وقد جسّد الإعلان الوزاري التوصيات وتبادل الممارسات الجيدة بشأن سياسات العمل والعمل اللائق وتمكين المرأة التي انبثقت عن المناقشات، وقد أقرت الدول الأعضاء فيه بأهمية تعزيز وحماية حقوق النساء العاملات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة الحواجز الهيكلية والقانونية، وللقضاء على المواقف النمطية إزاء المساواة بين الجنسين في العمل والمبادرة باتخاذ خطوات إيجابية للترويج لمبدأ الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة. وعلى سبيل المتابعة، تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية بشأن نشر التقرير الرائد عن اتجاهات العمالة

العالمية للمرأة الذي جرى إصداره بشكل مشترك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويحلل التقرير الثغرات الجنسانية في مجالات البطالة والعمالة والمشاركة في القوى العاملة، وجوانب الضعف والتمييز في قطاع الوظائف والقطاع الاقتصادي ويقدم مجموعة من الخيارات السياسية لتعزيز المساواة بين الجنسين في العمالة، وبخاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية والمالية.

٣٤ - ونظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مناسبة جانبية عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، وصندوق السكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، باعتبار ذلك جزءاً من مساهمة الهيئة في الأعمال التحضيرية التي اضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاستعراض الشامل الرباعي السنوات. وكانت المناسبة منبرا مفيدا للمضي في المناقشات بشأن الموضوع نفسه في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. وفي المناسبة الجانبية، أكد أعضاء أفرقة المناقشة من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة أهمية كفالة أن يكون العمل بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مسؤولية مشتركة في منظومة الأمم المتحدة، وألا يعفي إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة الوكالات الأخرى من ولاية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبالمثل جرى التشديد على أهمية آليات المساواة، بما في ذلك خطة العمل الشاملة للمنظومة، باعتبارها أدوات لمحاسبة الوكالات وكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملها.

دال - مجلس الأمن

٣٥ - واصلت الهيئة القيام على نحو نشط بتشجيع ودعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن (١٣٢٥) (٢٠٠٠) و (١٨٢٠) (٢٠٠٨) و (١٨٨٩) (٢٠٠٩) و (١٩٦٠) (٢٠١٠)) على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وقد أسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الإدماج الفعال لهذه القرارات في عمل مجلس الأمن. وقد عززت الهيئة قاعدة الأدلة التي يقوم عليها وضع السياسات وتنفيذها من خلال البحث والتحليل بشأن مسائل من قبيل نظم الإنذار المبكر للتهديدات الأمنية على النساء؛ ومستويات مشاركة المرأة في عمليات السلام ونتائج تلك المشاركة؛ وتأثير عمالة المرأة على سرعة واستدامة الإنعاش بعد انتهاء النزاعات؛ ومستويات التمويل لأغراض المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بعد انتهاء النزاعات؛ وطرائق برامج التعويضات الفعالة عن جرائم الحرب المرتكبة ضد المرأة.

٣٦ - وبالنسبة للاستعراض السنوي من جانب مجلس الأمن لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نسقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إعداد تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس عن المرأة والسلام والأمن (S/2012/732) من خلال عملية تشاورية مشتركة بين الوكالات.

ويقدم التقرير تقييما لحالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في مجالات منع نشوب النزاعات، ومشاركة المرأة في بناء السلام، والحماية من العنف القائم على نوع الجنس، وعمليات الإغاثة والإنعاش المراعية للاعتبارات الجنسانية، وي طرح مجموعة من التوصيات السياسية التي ينظر فيها المجلس والدول الأعضاء.

٣٧ - وقد جسّد البيان الرئاسي (S/PRST/2012/23) الذي اعتمده مجلس الأمن فيما يتصل بالاستعراض السنوي العديد من العناصر الواردة في التقرير. وفي البيان، أقر المجلس ورحب بدور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الإسهام في تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولاحظ مع الارتياح زيادة التنسيق والاتساق في السياسات والبرامج المخصصة للنساء والفتيات داخل منظومة الأمم المتحدة، مرحبا بالجهود المبذولة لتجنب الازدواجية والتداخل منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما جسّد البيان الرئاسي عناصر وشواغل جديدة أثبتت في تقرير الأمين العام، ولا سيما الحاجة إلى منع تدهور بيئة الحماية للنساء والفتيات أثناء السحب التدريجي لبعثات الأمم المتحدة وبعد ذلك. وللمرة الأولى، تضمّن البيان أيضا التشديد الوارد في التقرير على الدور الحيوي الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وأشار المجلس إلى قيمة الخبرة بالمنظور الجنساني في سياقات حفظ السلام وما بعد النزاعات.

٣٨ - وقد ساعدت عدة مبادرات تقودها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في مجال المرأة والسلام والأمن في العامين الماضيين على دفع وتعزيز العمل المعياري في هذا المجال، بما في ذلك من خلال تحسين تتبع ورصد النتائج. وتشمل تلك المبادرات كلا من الاتفاق على المجموعة الأولية من المؤشرات لمتابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وإعداد التقارير الإضافية بشأنها، والخطوات المتخذة لتنفيذ خطة عمل الأمين العام ذات النقاط السبع بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية في بناء السلام (انظر S/2012/732 و A/65/354-S/2010/466)، واعتماد إطار النتائج الاستراتيجية للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن، واستعراض القدرات المدنية وما يتصل به من استعراض للهيكل الجنساني للأمم المتحدة في البلدان الخارجة من النزاعات. وأدت هذه المبادرات إلى تحسين توثيق الممارسات الجيدة وتقييم الثغرات والتحديات، وتحديد الأهداف والمجالات المشتركة التي تحتاج إلى المزيد من الاهتمام وجميعها تسهم في إعداد توصيات سياسية أكثر استنادا إلى الأدلة، وتحسين العمل المعياري.

٣٩ - وخلال العام الماضي، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا إسهامات موضوعية في تقرير الأمين العام عن بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع (A/67/499-S/2012/746)

وتعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها (A/66/811)، وقدّمت مساهمات عن البعثات الميدانية إلى مجلس الأمن. وإضافة إلى ذلك، واصلت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم إحاطات إعلامية خاصة إلى المجلس بشأن المواضيع المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والإحاطات الإعلامية هي عنصر مكمل هام للاستعراضات السنوية وقناة لإبراز الممارسات الجيدة وتوجيه انتباه المجلس إلى مجالات وحالات محددة مثيرة للقلق تتصل بتنفيذ الالتزامات العالمية بشأن المرأة والسلام والأمن لاتخاذ إجراءات بشأنها. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وفريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، تقديم تحديثات فنية بشأن المرأة والسلام والأمن إلى أعضاء المجلس الجدد. واستكمالاً لهذه المبادرات على الصعيد العالمي، عملت الهيئة بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في سياق المنطقة العربية. وأدى ذلك إلى توقيع الوثيقة المعنونة "حماية المرأة العربية: والسلام والأمن" من جانب جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتحديد الوثيقة إطار وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالأمن البشري للمرأة العربية.

٤٠ - وتواصلت استفادة الدعم المعياري الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة للعمليات الحكومية الدولية في مجال السلام والأمن من العمل التنفيذي الرامي إلى الاضطلاع بالالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مجالات من قبيل تعزيز التحالفات النسائية من أجل السلام؛ وبناء قدرات أفراد حفظ السلام على تقديم المساعدة في الكشف عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ومنعه؛ وتقديم الدعم لبناء مؤسسات العدالة والأمن التي تحمي النساء والفتيات من العنف والتمييز، وللمبادرات الرامية إلى تعزيز الخدمات العامة التي تستجيب لاحتياجات المرأة، بما في ذلك فيما يتعلق بضمان إمكانية الحصول على الفرص الاقتصادية؛ وتعزيز مشاركة المرأة في عملية وضع القرارات العامة؛ وتقديم الدعم لوضع وتنفيذ خطط العمل والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية المتعلقة بتنفيذ الالتزامات المتصلة بالمرأة والسلام والأمن. ويتناول الدليل المتعلق بالمرأة والسلام والأمن الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢^(٩) الروابط بين العمل التنفيذي والمعيارى ويسهم في السياسات والممارسة على حد سواء.

(٩) يمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: <http://www.unwomen.org/publications/un-women-sourcebook-on-women-peace-and-security/>.

هاء - المشاركة في عمليات حكومية دولية قطاعية مختارة

٤١ - نجحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال ما تقدمه إلى الدول الأعضاء، من قبيل مساهمتها الفنية، وخبرتها التقنية، وأنشطة الدعوة والتوعية والتواصل التي تضطلع بها، في إدراج إشارات تتعلق بأهمية المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق المرأة وتمكينها في نتائج العمليات الحكومية الدولية القطاعية المختلفة. وشملت هذه العمليات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ والدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ والدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتساهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا في العمليات الجارية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٤٢ - حقق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مكاسب هامة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين من خلال إعادة التأكيد في الوثيقة الختامية على مركزية المساواة بين الجنسين والدور الحيوي للمرأة في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية)، ومشاركتها واضطلاعها بدور قيادي فيها. وشاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على نحو استراتيجي وفعال في جميع مراحل العملية المحيطة بالمؤتمر. وقدمت مساهمات شاملة في مشروع الوثيقة الختامية، وشاركت بصورة استباقية في عملية التفاوض من خلال التواصل مع الدول الأعضاء، ومكتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وأمانة المؤتمر ومدتها بالمساعدة التقنية، وساهمت في أعمال التراسل التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة، وسعت إلى تعزيز الشراكات، بما في ذلك من خلال تعاونها مع المجتمع المدني، ولا سيما المجموعات النسائية الرئيسية، والقطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، كتفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اتصالاتها وأنشطة الدعوة التي تضطلع بها عن طريق وسائط الإعلام، بما في ذلك وسائط الإعلام الاجتماعية، ونظمت منتدى للقيادات النسائية لأصحاب المصلحة المتعددين، جمع الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، وغيرها من الجهات التي تقوم بأنشطة دعوية، من أجل إبراز الاستراتيجيات والبرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. وعقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا مؤتمر قمة رفيع المستوى للقيادات النسائية ضم رئيسات دول وحكومات، أصدرن فيه دعوة مشتركة إلى العمل من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق التنمية المستدامة.

٤٣ - وحفزت هذه الجهود الإرادة السياسية لدى الحكومات واضطلعت بدور أساسي في إقرار وثيقة ختامية (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨) تؤكد من جديد التزام الحكومات بإعلان

ومنهاج عمل يبيح وتسلّم بالدور الحيوي للمرأة في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ومشاركتها واضطلاعها بدور قيادي فيها. وجرى تحديد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفهما أحد المجالات المواضيعية في إطار العمل والمتابعة. وفي الوثيقة الختامية، تلتزم الدول الأعضاء بضمن مساواة المرأة في الحقوق وفي إمكانيات وفرص المشاركة والقيادة في الاقتصاد والمجتمع وعملية صنع القرار السياسي وتخصيص الموارد، وتؤكد أن سياسات الاقتصاد الأخضر ينبغي أن تعزز رعاية المرأة وتعبئ كامل طاقات المرأة والرجل وتكفل مشاركتهما على قدم المساواة.

٤٤ - وفي الوثيقة الختامية، تُوجّه الدعوة إلى الجهات المانحة والمنظمات الدولية، بما فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإقليمية والمجموعات الرئيسية، بما في ذلك القطاع الخاص، إلى أن تدمج بشكل كامل في عملية صنع القرار وكامل دورة البرمجة لديها الالتزامات والاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأن تكفل مشاركة المرأة وتعميم مراعاة المنظور المراعي للفروق بين الجنسين على نحو فعال فيهما. ودعيت هذه الجهات الفاعلة نفسها أيضا إلى الاضطلاع بدور داعم في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقيام بنفس الأمر.

٤٥ - وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إدراج إشارات صريحة إلى المرأة وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في اثني عشر مجالاً مواضيعياً حاسماً، بما في ذلك القضاء على الفقر، والأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، والطاقة، والمياه والصرف الصحي، والصحة والسكان، والعمالة، والعمل اللائق للجميع والحماية الاجتماعية، والحد من أخطار الكوارث.

٤٦ - ووضعت الوثيقة الختامية أيضاً أساساً متيناً لإدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في النظر في أهداف التنمية المستدامة وإطار التنمية في المستقبل.

الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٤٧ - شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركة فعالة في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بما في ذلك في مناسبة رفيعة المستوى بشأن "دور المرأة في التنمية". وكانت هذه المناسبة بالغة الأهمية في توعية الوزراء إلى الحاجة إلى إعطاء مكانة بارزة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الوثائق الختامية للاجتماع. وأبرزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الصلة الحاسمة بين تمكين المرأة الريفية، والأمن الغذائي العالمي، والتجارة والتنمية المستدامة، وشددت على أهمية ربط المداولات بالمعايير الدولية ذات الصلة، مثل منهاج عمل بيجين، وقرار الجمعية العامة بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (القرار ١٢٩/٦٦)، من بين معايير أخرى. وقد أبرز أيضا العمل الذي تضطلع به الهيئة مع

البلدان لتنفيذ الميزنة والتخطيط المراعيان للمنظور الجنساني بوصفه أداة هامة لتعزيز هذه الروابط في الممارسة.

٤٨ - وأفضت الجهود المشتركة مع أمانة المؤتمر والأنشطة المحددة الهدف في مجال الدعوة إلى إدراج عدة إشارات جنسانية في الوثيقتين الختامتيتين للمؤتمر. ويشدد الإعلان الصادر عن الدول الأعضاء، "منار الدوحة" (TD/500/Add.2)، على أهمية تهيئة الفرص، وبناء القدرات وإيجاد العمل اللائق للمرأة وأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتسخير جميع إمكانات السكان كافة دعماً لتنمية بشرية واقتصادية واجتماعية أوفى. وتتضمن وثيقة "ولاية الدوحة" (TD/500/Add.1)، الاعتراف بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يُعدّان مسألتين شاملتين لعدة قطاعات ذات أهمية للنمو والتنمية الشاملين والمستدامين. واستناداً إلى هذه الولاية، عزز المؤتمر وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من تعاونهما في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال مبادرات لبناء الأدلة والمعارف في هذا المجال، ومن خلال مشاريع إقليمية وقطرية محدّدة الهدف.

الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

٤٩ - استناداً إلى المكاسب المتحققة في إدراج صيغ جنسانية في قرارات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في دورتيه السادسة عشرة والسابعة عشرة، ساعد حضور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في ضمان إيراد احتياجات المرأة وحقوقها والفرص المتاحة أمامها واعتبارات المساواة بين الجنسين، وكذلك الإشارات الجنسانية الملائمة، في القرارات التي اعتمدت في المؤتمر. وفي الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر الأطراف وفي المؤتمر نفسه، تواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الوفود الرئيسية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والشركاء من المجتمع المدني والجهات التي تقوم بأنشطة دعوية، من أجل إدماج منظور جنساني في القرارات المزمع اعتمادها.

٥٠ - وأثني على هيئة الأمم المتحدة للمرأة للدور الذي اضطلعت به والمساهمة التي قدمتها في اتخاذ القرار بشأن "تعزيز التوازن بين الجنسين وتحسين مشاركة المرأة في المفاوضات بشأن الاتفاقية الإطارية وفي تمثيل الأطراف في الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية أو بروتوكول كيوتو". وقدمت الهيئة معارف فنية بشأن المعايير في هذا المجال، حيث أدرج بعضها في المشروع الأولي للقرار، فضلاً عن تقديمها للمساعدة التقنية والدعم الفني طوال المفاوضات. وسعت الأطراف إلى الحصول على خبرة الهيئة في سياق تعديل نص القرار.

٥١ - ويمثل القرار المذكور آنفاً إسهاماً كبيراً في النهوض بالمساواة بين الجنسين في العملية المتصلة بالاتفاقية الإطارية. وقد اعتمد فيه مؤتمر الأطراف هدف إقامة التوازن بين الجنسين

في الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية وبرتوكول كيوتو، من أجل تحسين مشاركة المرأة وتأثيرها في وضع سياسات أكثر فعالية في مجال تغير المناخ تتناول احتياجات المرأة والرجل على قدم المساواة. وإضافة إلى ذلك، دُعِيَ الرؤساء الحاليون والمقبلون لهذه الهيئات إلى الاسترشاد بهذا الهدف عند إنشاء أفرقة تفاوض وآليات مشاورات غير رسمية، كما دُعِيَ الأطراف إلى السعي لتحقيق التوازن بين الجنسين في وفودها إلى الدورات التي تعقد في إطار الاتفاقية وبرتوكول كيوتو.

٥٢ - ويتضمن القرار أيضا آلية إبلاغ، حيث طُلب إلى أمانة الاتفاقية الإطارية أن تقدم تقريرا سنويا يتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التوازن بين الجنسين إلى مؤتمر الأطراف لينظر فيه. ويُعدّ من الأهمية القصوى في هذا السياق القرار بإضافة المنظور الجنساني وتغير المناخ كبنيد جديد دائم على جدول أعمال دورات مؤتمر الأطراف. وبالتعاون من الجهات التي تقوم بأنشطة دعوية، تضطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاتصال بالوفود لإدراج إشارات جنسانية في قرارات أخرى، بما في ذلك بشأن الخسائر والأضرار، وخطط التكيف الوطنية، ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، وبرنامج عمل الدوحة بشأن المادة ٦ من الاتفاقية المتعلقة بالتعليم والتدريب والتوعية العامة بتغير المناخ وآثاره.

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة

٥٣ - تشارك هيئة الأمم المتحدة مشاركة فعالة في العمل المتعلق بوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة وشركاء آخرين. وتشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع اليونيسيف في قيادة المشاورة العالمية المتعلقة بأوجه عدم المساواة، وهي واحدة من ١١ مشاورة مواضيعية عالمية تعقدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة والكيانات الشريكة، بإشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة من خلال مشاورات عن طريق الإنترنت، إلى تقديم وثيقة راسخة تتضمن توصيات بشأن كيفية معالجة أوجه عدم المساواة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يمكنها أن تغني عمل الفريق الرفيع المستوى للأمين العام الفريق المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والعملية الحكومية الدولية التي تناقش أهداف التنمية المستدامة. وتسهم الهيئة أيضا في المشاورات المواضيعية والمشاورات على المستوى القطري عن طريق ضمان إسماع أصوات النساء والمنظمات النسائية في المشاورات القطرية التي ينظمها المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويعمل ممثلو هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا عن كئيب مع ممثلي أفرقة الأمم المتحدة القطرية لضمان وضع الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في محور هذه العملية.

٥٤ - وتتابع هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن كثب التطورات المتعلقة بعملية أهداف التنمية المستدامة. وقدمت مساهمات تقنية جرى تقاسمها مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وأعضاء الفريق الرفيع المستوى.

٥٥ - وعضوية هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتمثيلها في فرق العمل وفريق التنسيق وأفرقة العمل المنشأة لهذه العمليات يضعان الهيئة في موقع يمكنها من المساهمة بشكل مباشر في وضع مفاهيم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتأطيرها. ويجري الاضطلاع ضمن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعمل فني من أجل بناء قضية وضع هدف قائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وإدراج منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأهداف الأخرى. ويقترن ذلك مع وضع رسائل رئيسية ونشرها وتعزيز أنشطة الدعوة التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الدول الأعضاء والمجتمع المدني.

ثالثاً - تنفيذ توجيهات لجنة وضع المرأة في مجال السياسة العامة

٥٦ - تقدم لجنة وضع المرأة، من خلال عملها، توجيهات إلى الحكومات وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر الجهات الفاعلة ذات الصلة، بشأن الإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف المتصلة بالمسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

٥٧ - وما زالت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها الأمانة الفنية للجنة وبما يتماشى مع مجالات عملها، تضطلع بدور في تنفيذ توجيهات السياسة العامة المذكورة، بوصفها إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية، وفي إطار الدعم الذي تقدمه إلى الأطراف المعنية الأخرى.

٥٨ - واختير التوجيه الداعي إلى تعزيز إدراج المنظورات الجنسانية أو إدماجها أو تعميمها لدى وضع وتنفيذ التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع الوطنية محطاً للتركيز في هذا التقرير نظراً لتكرار وروده في الاستنتاجات التي اتفقت عليها اللجنة. وقد حُدِّت بوضوح الإجراءات الرئيسية التي ساهمت في تعزيز الأساس المعيارى لإدراج المنظورات الجنسانية في السياسة العامة وتنفيذها على الصعيد الوطني.

٥٩ - وبالنظر إلى الولاية المشتركة المعيارية والتنفيذية المنوطة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فالهيئة أيضاً في وضع يؤهلها لدعم الجهات الفاعلة على الصعيد القطري في تنفيذ التوجيه المذكور في مجال السياسة العامة، وتحديدًا في كفالة استناد العمل المضطلع به على الصعيد القطري إلى المعايير القائمة واستهدافه زيادة تعزيز تلك المعايير. ومن هذا المنطلق، دعمت

الهيئة تنفيذ توجيهات اللجنة من خلال أعمالها التنفيذية ولا سيما في مجالات العمل ذات الأولوية المحددة في الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

٦٠ - وقدمت الهيئة الدعم في ٧١ بلداً لتعزيز الأطر القانونية والقدرات الوطنية؛ ولتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في ٦٧ بلداً؛ وللعمل على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات في ٨٥ بلداً؛ وتحسين دور المرأة وتوليها القيادة في مجالات السلام والأمن والاستجابة الإنسانية في ٣٧ بلداً؛ والعمل على تعزيز أنشطة التخطيط والميزنة المراعية للمنظور الجنساني في ٦٥ بلداً.

٦١ - وتواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في شراكة مع منظومة الأمم المتحدة، دعم الجهود الوطنية الرامية إلى توسيع نطاق الفرص الاقتصادية للمرأة من خلال إدراج منظور جنساني في السياسات والبرامج^(١٠). فعلى سبيل المثال، يركز البرنامج المشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي المتعلق بـ 'التعجيل بخطى التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية'، الذي بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على تمكين المرأة الريفية من خلال تعزيز الإصلاحات التشريعية والسياساتية بغرض الأعمال الفعلية لحقوق المرأة الريفية في الأراضي، وتمكينها من الحصول على عمل لائق مدفوع الأجر، واستفادتها من الحماية الاجتماعية والهياكل الأساسية؛ كما يركز على تقديم المساعدة إلى الحكومات في مجال السياسات العامة لدعم جهودها الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها العامة المتعلقة بالغذاء والزراعة والتغذية والتنمية الريفية. وسيُنفذ البرنامج ومدته خمس سنوات في إثيوبيا ورواندا وغواتيمالا وقرغيزستان وليبيريا ونيبال والنيجر.

٦٢ - ومنذ أن صارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إحدى الجهات الشريكة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠١٢، فإنها قد أصبحت في وضع يؤهلها للنهوض بتوجيهات اللجنة المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، عملت الهيئة مع السلطات الوطنية المعنية بتنسيق شؤون الإيدز في ٢٢ بلداً لإدماج منظورات المساواة بين الجنسين في إطار الاستراتيجيات والسياسات والقوانين والمؤسسات والميزانيات وأطر المساءلة المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أُجري تقييمٌ لمدى مراعاة المنظور الجنساني استعانت به السلطة

(١٠) انظر تقارير لجنة وضع المرأة عن دوراتها الثانية والخمسين والثالثة والخمسين والرابعة والخمسين (E/2008/27، و E/2009/24 و E/2010/27 و Corr.1 و E/2011/27).

الوطنية لمكافحة الإيدز ووزارة شؤون المرأة في كمبوديا في تحديد نقاط رئيسية يلزم توكيها بالدعوة لمساندة إدماج الأبعاد الجنسانية على نطاق الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وفي السودان، ضمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودها إلى برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز لتثقيف العاملين في البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في البلد بالأبعاد الجنسانية لجهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، مما أسفر عن اعتماد مجموعة متنوعة من التدابير المتصلة بهذا الشأن في الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز في السودان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

٦٣ - وتم تحديد الميزنة المراعية للمنظور الجنساني بوصفها إحدى الاستراتيجيات الأساسية لتعزيز إدراج أو إدماج أو تعميم المنظورات الجنسانية في الخطط والسياسات والبرامج الوطنية. وهذا ما أعيد تأكيده في الاستنتاجات التي أُنقِص عليها في عدة دورات للجنة وضع المرأة^(١١).

٦٤ - وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني إلى الحكومة من أجل اعتماد أول استراتيجية لها بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وتشمل هذه الاستراتيجية وضع معايير ومبادئ توجيهية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بهدف ضمان استفادة الرجال والنساء على قدم المساواة من خدمات القطاع العام. وعُدلّ التعميم المتعلق بميزانية الحكومة الرسمية لعام ٢٠١٣ حتى يُلزم الوزارات المعنية بوضع مؤشرات للنواتج مصنفة حسب نوع الجنس، من أجل قياس أثر البرامج الحكومية على النساء والرجال.

٦٥ - وفي زيمبابوي، يعكف مركز وشبكة زيمبابوي للموارد النسائية، وهو إحدى الجهات المستفيدة من منح صندوق المساواة بين الجنسين على بناء القدرات في ١٣ وزارة قطاعية، من بينها وزارات الصحة والموارد المائية والطاقة، وفي المؤسسات الصغيرة/المتوسطة، من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تخطيط وتقدير تكاليف أعمالها، حتى تستطيع المرأة الحصول على الخدمات الأساسية بفعالية. وجرى توسيع نطاق جهود بناء القدرات أيضاً لتشمل المشرعين ومناصري المرأة ومنظمات المجتمع المدني، لمساعدتهم على فهم أهمية الميزنة المراعية للمنظور الجنساني بشكل أفضل والمساعدة بالتالي على ضمان تطبيقها بفعالية.

٦٦ - ونتيجة جهود هذه الجهة المستفيدة المبذولة للدعوة إلى الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، أنشأت حكومة زيمبابوي صندوق تنمية المرأة لدعم المبادرات الاقتصادية للمرأة.

(١١) تقارير اللجنة عن دوراتها الخمسين والحادية والخمسين والثانية والخمسين والثالثة والخمسين والخامسة والخمسين (انظر E/2006/27، و Corr.1 و 2 و E/2007/27 و E/2008/27 و E/2011/27).

وأثر المشروع والجهات المعنية أيضاً في وضع الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٢ من أجل إدراج مخصصات محدّدة للصحة الإنجابية وصحة الأم، وتحسين حياة المرأة الريفية من خلال رصد اعتمادات للوزارات المعنية مثل وزارتي موارد المياه والطاقة.

٦٧ - ومن بين الأمثلة المبتكرة لإدراج المنظورات الجنسانية في التخطيط الحضري وتنفيذ توجيهات اللجنة في مجال السياسة العامة "مبادرة المدن الآمنة العالمية". وهذا النهج، الذي بدأته هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) والحكومات المحلية والشبكات النسائية والشركاء من المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، يشدد على أهمية منع العنف، ومساءلة الحكومة، وتعبئة المجتمعات المحلية ومشاركتها، وتمكين المرأة على مستوى القاعدة الشعبية، وإشراك الرجال والفتيان، وتحسين الحالة العامة للأحياء، والتنمية الحضرية المستدامة المراعية لجميع الفئات. ومنذ إطلاق المبادرة في خمس مدن رائدة هي القاهرة، وكيغالي، ونيودلهي، وكيوتو، وبورت موريسبي، اتسع نطاقها من خلال برنامج جديد مشترك مع اليونيسيف ومؤئل الأمم المتحدة لتشمل بيروت الكبرى (لبنان)، ودوشانبي، ومانبلا الكبرى (الفلبين)، ومراكش (المغرب)، ونيروبي، وريو دي جانيرو (البرازيل)، وسان خوسيه، وتيغوسيغالبا. وتبين النتائج الأولية أن الحكومات المحلية اتخذت تدابير فعالة لجعل المناطق الحضرية أكثر مراعاة للفوارق بين الجنسين وللحد من العنف ضد المرأة والفتاة، بطرق من بينها تعديل تشريعات المدن وخططها وميزانياتها حتى تتضمن تدابير المدن الآمنة، ولتعزيز سلامة المرأة وتحسين خدمات حفظ النظام المراعية للمنظور الجنساني من خلال إقامة برامج الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني، وتمكين النساء المحليات من تحديد شروط السلامة والأمن من خلال إجراء تقييمات لمدى توافر الأمان للنساء.

٦٨ - وأسهم اعتماد قانون للمساواة في السنغال في عام ٢٠١٠، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في زيادة المشاركة السياسية للمرأة في البلد. ودعمت الهيئة ائتلافاً للنساء السنغاليات من مختلف الأحزاب السياسية والباحثات في البلد في الدعوة إلى اعتماد قانون ينص على توزيع المقاعد في البرلمان على قدم المساواة بين المرأة والرجل، وإلى التمثيل الكامل المتساوي في جميع الهيئات الانتخابية وشبه الانتخابية وعلى جميع المستويات. وقدمت الهيئة دعماً تقنياً إلى لجنة مشاريع القوانين، ودعمت إطلاق مبادرة توعية عامة مستمرة واسعة النطاق بالتعاون مع الشركاء الوطنيين لحشد المزيد من الدعم لاعتماد قانون المساواة وقد بينت الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ٢٠١٢ حدوث تقدم في المساواة بين الجنسين، حيث انتخبت ٦٥ نائبة سنغالية (من بين ١٥٠ مقعداً).

٦٩ - وتوضح هذه الأمثلة بعض الطرق التي نفذت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة توجيهات اللجنة في مجال السياسة العامة من خلال عملها التنفيذي. وفي السنوات المقبلة، ستكثف الهيئة جهودها المستمرة وتضفي عليها طابعاً منهجياً، وذلك لطرح أفضل الممارسات والدروس المستفادة من عملياتها الميدانية في إطار المناقشات والمداولات الحكومية الدولية، وذلك بهدف إنشاء حلقة من التعقيبات الواردة، حتى يتسنى للجهود العالمية المبذولة لتعزيز القواعد والمعايير، إضافة إلى الإجراءات الوطنية أن ترشد وتكمل كل منها الأخرى، لكي تحدث فرقاً حقيقياً في الحياة اليومية للمرأة.

رابعاً - الاستنتاجات

٧٠ - نجحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مستفيدة مما قامت به من عمل في العامين الماضيين وما اكتسبته من دروس هامة، بما في ذلك الاستفادة من تحليلاتها الخاصة، في جذب مزيد من الاهتمام إلى برنامج المساواة بين الجنسين في العمليات الحكومية الدولية وساعدت على إقامة رابطة بين العمل المعياري وبين تنفيذه على أرض الواقع، بحيث يعزز أحدهما الآخر. ولدى تنفيذ توجيهات لجنة وضع المرأة في مجال السياسة العامة، أسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً، فوق ما حققته من نتائج ملموسة لفائدة النساء والفتيات على أرض الواقع، في تعميق وتوسيع القاعدة المعيارية وإرشاد العمليات الحكومية الدولية. وينبغي أن تواصل الدول الأعضاء الاستفادة من الدور الفريد الذي تضطلع به لجنة وضع المرأة بوصفها الهيئة العالمية الأولى المعنية ببناء توافق الآراء بشأن القواعد والمعايير اللازمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلاً عن رصد تنفيذها. وستواصل الهيئة دعم أعمال اللجنة وستسهم في تنفيذ النتائج التي تتمخض عنها الدورات.

٧١ - وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تطوير وتعزيز اتساق الرابط القائم بين الجانبين المعياري والتنفيذي من عملها. وبالنظر إلى التآزر بين الأنشطة المعيارية والتنفيذية للهيئة وبين تنفيذ ولايتها ككل، قد ترغب الدول الأعضاء في النظر في سبل بيان هذه الأنشطة على أفضل وجه في التقارير المقبلة.